

6-5-2022

المنهج الشرعي في الاستبانة من الأخبار ونقلها رؤية تربوية The Islamic Legitimate Adjust of Information - An Educational Insight from the Quran and the Traditions of the Prophet

Fayez Abu Omair

Hael University And Jerash previously

Fekri Aldwairi

Irbid National University, fekridwairi@gmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Abu Omair, Fayez and Aldwairi, Fekri (2022) "المنهج الشرعي في الاستبانة من الأخبار ونقلها رؤية تربوية من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية The Islamic Legitimate Adjust of Information - An Educational Insight from the Quran and the Traditions of the Prophet," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 18: Iss. 2, Article 12. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol18/iss2/12>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

المنهج الشرعي في الاستبانة من الأخبار ونقلها رؤية تربوية من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية

د. فكري الدويري*

أ.د. فايز أبو عمير*

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢١/٠٨/٠٨ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢١/٠٣/١٥ م

ملخص

إن صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان يوجب على حملة العلم الشرعي والتربوي وأصحاب الاختصاص إيجاد الحلول ووضع الضوابط لكل مشكلة تظهر في حياة الناس، ومحاولة تلمس المنهج الشرعي التربوي في معالجة كل ما هو حادث وجديد. وكان مما ظهر في زماننا نتيجة تسارع الأحداث وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي تداول الأخبار ونقلها دون التثبت منها.

وجاءت هذه الدراسة الوصفية التحليلية بهدف وضع رؤية تربوية تأصيلية لبيان المنهج الشرعي في التبين من الأخبار حين وصولها إلى المتلقي، وحين نقلها وإشاعتها عبر الوسائل المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة نشر الأخبار والتعليق عليها دون تحقق تعود لأسباب عدة تم الإشارة إليها وبيان موقف الإسلام منها ومعالجتها، كما توصلت الدراسة إلى أهم معالم المنهج الشرعي التربوي في التعامل مع نشر الأخبار وضبطها مع مراعاة الدقة في البحث عن مصادر الخبر ومصادقية المخبر.

The Islamic Legitimate Adjust of Information - An Educational Insight from the Quran and the Traditions of the Prophet

Abstract

According to the fact that Islam is valid for all times and places scholars of Islamic legitimate and teachings are responsible for creating solutions, providing control, and setting criteria and standards for solving any problem seems existing in the society before it becomes a widespread phenomena especially those problems of information. The study has been built on the analytical descriptive methodology .

The study ended up with the result that there is a plenty of teachings in Islam in order to be applied in dealing with broadcast news and scrutinising them.

* أستاذ، جامعة حائل وجرش سابقاً.

** أستاذ مشارك، جامعة إربد الأهلية – fekidwairi@gmail.com

المقدمة.

إن تسارع نتاج التكنولوجيا الحديثة وما تقدمه في مختلف مجالات الحياة قد فاق الخيال، وكان لهذا التسارع انعكاسات إيجابية كثيرة، وأخرى سلبية في الجهة المقابلة، وكان من تلك النتائج مواقع التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الهواتف الذكية التي جعلت العالم بين الأيدي حاضراً؛ إذ قربت البعيد وكأنه بيننا، تبادل للحديث، وطرح للأفكار، ونقل للصورة الحية، من غير حدود ولا أطر، استفاد منها ناس كثيرون وأفادوا، ووقع في شركه آخرون باعوا قيمهم وأخلاقهم بعرض يسير، وقد حاز نشر الأخبار التي يبثها مرتادو المواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية، أو إعادة إرسالها، حيزاً كبيراً فتم الاحتياج إلى بيان المنهج الشرعي في النشر وإعادة تنظيره، ومعالجة هذه المسألة تربوياً.

ولما لهذا الأمر من جانب عظيم أولاه الإسلام العناية الكبرى في حياتنا، وما يجره من تداعيات سلبية على واقعنا الاجتماعي، وأثره في صحيفه أعماله التي ستعرض عليه بين يدي الله تعالى يوم القيامة. وفي ظل حاجة الناس للامحدودة للأخبار، والتسابق في نشرها في محاولة الحصول على سبق مادي أو نفسي، مع التلاعب في المحتويات من قبل أشخاص أو جهات لغايات شتى، تبرز الحاجة لبيان المنهج الشرعي لضبط الفوضى العارمة في سوق الأخبار ونشرها، ومن أجل معرفة الحدود الشرعية التي يجب أن يقف عندها المرء في باب نقل الخبر والتعليق عليه.

أهمية البحث.

تظهر أهمية البحث في ما يلي:

- ١- إن الأحكام الشرعية جاءت ناظمة لحياة المرء وراعية لشؤونه في دينه ودنياه، وعليه فإن تسارع وتيرة الحياة المعاصرة، وما نتج عن التقدم الهائل في وسائل التواصل بين الناس جعل من نشر الأخبار وتداولها والتعليق عليها ضرورة بشرية تحتاج إلى بيان الأحكام المتعلقة بهذه المسألة، والمعالجة التربوية النابعة من هذه الأحكام، من هنا جاءت هذه الورقة تسهم في بيان شأن عظيم يحاسب عليه الإنسان في الدنيا والآخرة، وأن تصرفات الناس على وسائل التواصل في جانب نشر الأخبار والتعليق عليها أوجب بيان الموقف الشرعي منها.
- ٢- جاءت هذه الورقة واصفةً ومحللةً جانباً من المنهج التربوي من خلال الكتاب والسنة، والذي يمتاز بالأصالة والقدرة على التعامل مع كل ما هو جديد في حياة الناس، ومنها مسألة نشر الأخبار، وكيف أن الإسلام دين مرن يستطيع التعامل مع كل جديد في حياة الناس، وكيفية معالجتها تربوياً.

أهداف الدراسة.

- ١- دراسة ظاهرة نقل الأخبار ونشرها عبر وسائل التواصل المختلفة.
- ٢- الوقوف على أهم التوجيهات الشرعية من الكتاب والسنة لناشري الأخبار والمعلقين عليها.

٣- وضع رؤية تربوية تأصيلية لبيان المنهج الشرعي في التبين من الأخبار ونقلها وإشاعتها.

مشكلة الدراسة.

تكمن مشكلة الدراسة في الكشف عن الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١- هل للنشر الفوضوي (غير المنضبط) للأخبار والتعليق عليها في مواقع التواصل الاجتماعي أثر على المتلقي والمتابع؟ وهل ما يحصل يقع ضمن دائرة التكليف للمسلم ويحاسب عليه؟
- ٢- ما معالم المنهج الشرعي التربوي المستقى من الكتاب والسنة، والذي ينتظم هذه الأحكام حتى يكون المسلم على بينة من أمره؟

منهجية الدراسة.

اتباع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ظاهرة انتشار الأخبار وتداولها عبر مواقع التواصل المختلفة وضبط هذه الظاهرة وتوجيهها في ضوء المنهج الشرعي التربوي المستقى من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

الدراسات السابقة.

- كتب الشيخ صالح بن فوزان الفوزان ورقة في وجوب التثبت في الأخبار واحترام العلماء، لكنها لم تكشف عن معالم المنهج الشرعي في نشر الأخبار والتعليق عليها، وغالباً كانت تركز على الآثار المجتمعية لعدم التثبت في نقل الأخبار.
- التثبت في قبول الأخبار وروايتها في رسالة السماء للدكتورة عزيزة طه، وقد ركزت الدراسة على المقارنة بين الإسلام واليهودية والنصرانية في التثبت من الأخبار.
- نحو منهج شرعي في تلقي الأخبار، أحمد بن عبد الرحمن الصويان، من منشورات دار السليم في الرياض عام ٢٠٠٠م، وقد قسم كتابه إلى قسمين جاء الأول في آفات تقصد الأخبار، الكذب والإشاعة، والثاني في ملامح المنهج وفيه التثبت في الأخبار وحسن الظن وسلامة الصدر، وهنا قد عرض لجانب يسير من بيان هذه الأحكام، كما أن الدراسة خلت من الجوانب التربوية لمعالجة مشكلة نشر الأخبار دون تثبت.
- طرق إثبات الأخبار: محمد عويضة، بحث منشور في مجلة جامعة الزرقاء (المجلد الخامس العدد الأول عام ٢٠٠٣)، وهو بحث في طرق إثبات الروايات كالتواتر والشهرة وصحة السند، والوثائق الخطية.
- الاستبصار في نقد الأخبار، عبد الرحمن المعلمي، وقد ركزت الدراسة على طريقة المحدثين في نقد المرويات الحديثية مثل النظر في أحوال رجال الإسناد، واتصال السند...

المنهج الشرعي في الاستبانة من الأخبار

وهناك دراسات يمكن الاستفادة منها؛

- سوسيولوجيا الخبر الصحفي دراسة في انتقاء ونشر الأخبار، عبد الفتاح إبراهيم، منشورة عام ١٩٨٦م، عن دار العربي بمصر، وهي دراسة اجتماعية.

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد ومبحثين:

تمهيد: في معاني مصطلحات الدراسة.

المبحث الأول: أسباب ظاهرة إهمال الاستبانة (التحقق) من الأخبار.

المبحث الثاني: المنهج الشرعي في تحري نشر الأخبار ونقلها.

تمهيد: في معاني المصطلح لغويا.

- معنى استبان:

قال ابن فارس: " (بين) الباء والياء والنون أصل واحد، وهو بُعد الشيء وانكشافه، وبان الشيء وأبان إذا اتضح وانكشف. وفلان أبين من فلان؛ أي: أوضح كلاماً منه"^(١).

وجاء في المعجم الوسيط: " (بين) ظهر واتضح ويقال: بين الشجر بدا ورقه أول ما ينبت وبين القرن طلع والشيء تبيينا وتبيناً أوضحه والبنيت زوجها، و (استبان) ظهر واتضح والشيء استوضحه وعرفه"^(٢).

وعليه، فالاستبانة ينتج منها الوضوح والانكشاف، وهذا ما ينبغي أن يعمل به ناقل الخبر، فإذا كان في الخبر ضبابية ولم يقدر المرء على التحقق منه فإن المشكلة جلية ظاهرة في وقوع مشكلات دنيوية، وآثام أخروية.

- معنى الأخبار:

قال ابن فارس: "خبر؛ الخاء والباء والراء أصلان: فالأول العلم، والثاني يدل على لين ورخاوة وغُزْر. فالأول الخُبر: العلم بالشيء. تقول: لي بفلان خبرةٌ وخُبرٌ. والله تعالى الخبير، أي: العالم بكل شيء. وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [١٤: فاطر]، والأصل الثاني: الخبراء، وهي الأرض اللينة. والخبير: الأكابر (الحزّات)، وهو من هذا؛ لأنه يصلح الأرض ويُدَمِّئُهَا ويلينها"^(٣).

إذن، يمكن أن نعرف الخبر في زماننا هذا بأنه كل ما تناقله الناس من أحاديث السابقين والمعاصرين على شكل مكتوب أو مسموع أو مشاهد.

وما جاء في المعنى اللغوي (أي: العلم، واللين) في بيان معنى الخبر مقصودان في موضوعنا هذا؛ لأن المراد من ناقل الخبر أن يحصل لديه العلم بما ينقل، فهذا هو المعنى الأول، وأما الثاني؛ فإن كثيرا من الأخبار لا يشهدها الناقل فيحتاج من يصلحها له ويسهل له الحصول عليها.

المبحث الأول:

أسباب ظاهرة عدم الاستبانة من الأخبار.

الأسباب كثيرة ومتنوعة ويمكن أن نجملها في ما يلي:

• السبب الأول: الجهل:

وهو أخطر وأعظم سبب في نشر الأخبار دون تحقق أو دراية، وقد قال سبحانه: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الروم: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وقد بين الراغب الأصفهاني أن الجهل على ثلاثة أضرب: "الأول: وهو خلوق النفس من العلم، هذا هو الأصل، والثاني: اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه، والثالث: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل، سواء اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أو فاسداً، قال تعالى: [قَالُوا: أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا؟ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ]، فجعل فعل الهزو جهلاً" (٤).

قال الشوكاني: "الخطأ ممن لم يتبين الأمر ولم يتثبت فيه هو الغالب وهو جهالة؛ لأنه لم يصدر عن علم" (٥). وأعظمه إثماً في هذا الباب نشر الأحاديث النبوية، فنجد الكثير من الناس يسارعون إلى النشر دون التحقق من صحة الحديث. وغالبية الناس لا تعلم أحكام أهل العلم عليها قبولاً ورداً، ومعلوم أن منها الصحيح والحسن والضعيف والمكذوب، فنجد هذه المسارعة عند الكثيرين في النشر إرادة منهم للخير ونفع الناس، والحق أنهم لا يعلمون أنهم يساهمون في نشر الكذب على رسول الله ﷺ.

فعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تكذبوا علي فإنه من يكذب علي يلج النار" (٦).

وعن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: "من حدث عني بحديث، وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" (٧). قال النووي: "يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين، ضبطناه يُرى بضم الياء، والكاذبين بكسر الباء وفتح النون على جمع المذكر السالم وهذا هو المشهور في اللفظتين، وقيل: بفتح الباء وكسر النون، فأما من ضم الياء (أي: يرى) فمعناه: يظن، وأما من فتحها (أي: يرى) فظاهر، ومعناه وهو يعلم، وأما فقه الحديث فظاهر ففيه تغليظ الكذب، والتعرض له، وأن من غلب على ظنه كذب ما يرويه فرواه كان كاذباً، وكيف لا يكون كاذباً وهو مخبر بما لم يكن" (٨).

والخلاصة؛ إن الإثم واقع في حال نقل الحديث المكذوب سواء كان يعلم أم لا يعلم، فعلى العاقل أن يتحرى الصواب في المرويات كلها عموماً، وفي الأحاديث النبوية خصوصاً.

• السبب الثاني: العصبية والعنصرية:

يكاد يكون التحيز في نشر ما يتفق مع فكر صاحب المعتقد من أخبار جيدة وإغفال سيئها هو الغالب في الأخبار، وفي المقابل نجد المسارعة إلى نشر الأخبار السيئة التي تعارض أفكاره ومعتقداته، ظاهرة متفشية في العالم كله، ومن مظاهر العصبية

في نشر الأخبار أو الامتناع عن نشرها تظهر جليا في التعصب على مستويات متعددة:

- الدول، فمثلا؛ نجد قناة ما تبث أخبارا عن دولة أخرى من انتهاك لحقوق الإنسان، بينما يمارس في هذه الدولة ما هو أبشع منه وأفظع، والعكس بالعكس، ونجد كثيرا من المعلقين يستشيطنون غضبا في التعليق على الخبر الذي مس سيادة دولتهم -على حد تعبيرهم- لمجرد ذكر اسم دولتهم، دون التحقق من صدق الخبر من عدمه.
- الأشخاص، وكذا نجد أن الخبر إذا كان متعلقا برمز من الرموز، فإذا وافق الشخص له في مذهبه أو طريقته، سارع إلى نشره إن كان جيدا، وفي المقابل سارع إلى تكذيبه إن كان سيئا، دون التحقق من صدق أحد طرفيه، أما إذا خالفه في مذهبه أو طريقته سارع في نشر السيء من الأخبار التي تنتشر عنه، وتجاهل الحسن منها.
- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعو أنتم، ولا آباؤكم، وإياكم وإياهم، لا يضلونكم، ولا يفتنونكم»^(٩).
- قال القاضي عياض: «كل كذاب دجال، وبه سُمي الدجال لتمويهه على الناس وتلبيسه، يقال: دَجَل، إذا موه ولبس، ودَجَل فلان الحق بباطله، أي: غطاه»^(١٠).

• السبب الثالث: نوعية الخبر ومدى ملاسته حاجة الناس الآتية.

كخبر أمني أو اقتصادي إذا كان الناس يعيشون مشكلة أمنية أو اقتصادية، سواء كان جيدا أو سيئا انتشر الخبر انتشار النار في الهشيم، ما بين فرح بحسنه، وولولة في قبيحه.

ومن ذلك لما هاجر الصحابة إلى الحبشة وكانوا في مأمن من بطش قريش، أشيع أن قريشا أسلمت، فرجع بعض الصحابة من الحبشة، لكنهم اكتشفوا أن هذا الخبر مكنوب لا أصل له، فعاد بعضهم منكبدا عناء السفر ومشقة مرة أخرى، والبعض الآخر بقي في مكة يقاسي أنواع الظلم والقهر والعذاب^(١١).

ومنه أيضا: لما قتل مصعب بن عمير في معركة أحد أشيع بين الناس أن النبي ﷺ هو الذي قتل، فانكفأ الجيش وانهزم بعد أن تحطمت معنوياته، فبعضهم عاد إلى المدينة، وبعضهم ترك القتال وقعد، وآخرون ثبتوا^(١٢)، فوجد في هذين الخبرين ملاسة الخبر لحاجة الناس الآتية فنجدهم يسارعون إلى الوقوع في الخطأ دون تثبت وتبيين.

- السبب الرابع: العواطف تحكم قبل العقل:

إن ما يحاك حول الخبر من تصميم، أو بيان لمصدريته من بث لعمل طيب أو الدلالة على عمل خير يهيج كثيرا من النفوس لتناوله دون تفكير ناقد، فنجد المسارعة إلى نشره، ومن ذلك -على سبيل المثال- التحذير من فلان أو الرقم الفلاني دون تحقق ودراية، أو أن الجمعية الفلانية لديها مبادرة خيرية لدعم الفقراء، أو توزيع مساعدات، أو مساعدة في الحج والعمرة، فينتشر الخبر ويشيع، مع أن التحقق من صحة الخبر في غاية السهولة ويكون بالاتصال بتلك الجمعية أو تلك الجهة ويقف على مدى صدقية ما ينشر وساعتئذ إما أن يكذب الخبر ويمنع انتشاره، أو يصدق فيساعد في نشره والدلالة على فعل الخير.

عن ابن عباس، قال: "مر رجل من بني سليم على نفر من أصحاب النبي ﷺ وهو يسوق غنما له، فسلم عليهم، فقالوا: ما سلم عليكم إلا ليتعوذ منكم، فعمدوا إليه فقتلوه، وأخذوا غنمه، فأتوا بها النبي ﷺ، فأنزل الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤] إلى آخر الآية" (١٣).

قال محمد رشيد رضا: "ومن خير أحوال الناس يعلم أن الإذاعة بمثل أحوال الأمن والخوف لا تكون من دأب المنافقين خاصة، بل هي مما يلغظ به أكثر الناس، وإنما تختلف النيات، فالمناقق قد يذيع ما يذيعه لأجل الضرر، وضعيف الإيمان قد يذيع ما يرى فيه الشبهة، استشفاء مما في صدره من الحكمة، وأما غيرهما من عامة الناس فكثيرا ما يولعون بهذه الأمور لمحض الرغبة في ابتلاء أخبارها، وكشف أسرارها، أو لما عساه ينالهم منها.

فخوض العامة في السياسة وأمور الحرب والسلام، والأمن والخوف، أمر معتاد وهو ضار جدا إذا شغلوا به عن عملهم، ويكون ضرره أشد إذا وقفوا على أسرار ذلك وأذاعوا به، وهم لا يستطيعون كتمان ما يعلمون، ولا يعرفون كنه ضرر ما يقولون" (١٤).

السبب الخامس: العجلة والمسابقة في نشر الأخبار:

إن فضيلة التثبت وعدم العجلة هي من صفات ذوي الألباب، والعجلة هي من صفات أهل الطيش والرعونة، وهي في المقابل رذيلة إن ترتب عليها مفسدة، وهذه الشهوة حدث بالكثيرين بالبحث عن الأخبار المثيرة، بل والزيادة فيها والخط في الأخبار من أجل الحصول على الشهرة، والحصول على أكبر عدد من المراجعات على صفحاتهم الإلكترونية حتى تنعكس عليهم ربحا ماديا كما هو معلوم عند أرباب هذه الفنون.

عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "الثاني من الله، والعجلة من الشيطان" (١٥).

قال ابن قيم الجوزية: "والعجلة طلب أخذ الشيء قبل وقته فهو لشدة حرصه عليه بمنزلة من يأخذ الثمرة قبل أوان إدراكها كلها، فالمبادرة وسط بين خُلُقَيْنِ مذمومين أحدهما التفريط والإضاعة، والثاني الاستعجال قبل الوقت، ولهذا كانت العجلة من الشيطان، فإنها خفة وطيش وحدة في العبد تمنعه من التثبت والوقار والحلم، وتوجب له وضع الأشياء في غير مواضعها، وتجلب عليه أنواعا من الشرور، وتمنعه أنواعا من الخير، وهي قرين الندامة، فقل من استعجل إلا ندم كما أن الكسل قرين الفوت والإضاعة" (١٦).

وقد بين ابن خلدون منذ زمن طبيعة من يسارع في نقل الخبر دون تروٍ فقال: "وإن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها، وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها، وخلطها المتطقلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها، وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها، واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها، وأدوها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها، ولا رفضوا تزهات الأحاديث ولا دفعوها، فالتحقيق قليل، وطرف التتبع في الغالب قليل" (١٧).

المبحث الثاني:

المنهج الشرعي في تحري نشر الأخبار ونقلها:

إن نقل الأخبار ضرورة بشرية حتمية لا ينفك عنها بشر، وكما أن الشرع جاء لينظم حياة الإنسان ويعالج مشكلاته، فقد جاء بمنهج متكامل وميزان دقيق في الاستبانة من الأخبار، وإعادة نقلها، ويمكن أن نجمل أهم معالم هذا المنهج الرباني بما يلي:

أولاً: تحري الصدق والتحذير من الكذب:

يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وفي الحديث عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: "إن الصدق بر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن العبد ليتحرى الصدق، حتى يكتب عند الله صديقاً، وإن الكذب فجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن العبد ليتحرى الكذب، حتى يكتب كذاباً" (١٨).

قال ابن حجر: "وفي هذا إشارة إلى أن من توقي الكذب بالقصد الصحيح إلى الصدق صار له الصدق سجية حتى يستحق الوصف به وكذلك عكسه" (١٩).

كما أن الحديث أشار إلى العاقبة التي تنتظر كلا من تحرى الصدق أو الكذب، ومآل أفعاله فأبي فوز عظيم لمن تحرى الصدق وبحث عنه، وأي خزي وندامة لمن نشر الكذب وصار له سجية وشعاراً.

وعن عائشة رضي الله عنها-، قالت: ما كان خلق أبغض إلى أصحاب رسول الله ﷺ من الكذب، ولقد كان الرجل يكذب عند رسول الله ﷺ الكذبة، فما يزال في نفسه عليه حتى يعلم أنه قد أحدث منها توبة" (٢٠).

وعاقبة من لم يتحر الصدق أشار إليها النبي ﷺ في حديث آخر، عاقبة تقشعر منها الأبدان، فعن سمرة بن جندب، قال: قال النبي ﷺ، قال: " رأيت الليلة رجلين أتيا بي فأخذا بيدي، فأخرجاني إلى الأرض المقدسة، فإذا رجل جالس، ورجل قائم، بيده كُلوْب من حديد...، إنه يدخل ذلك الكُلوْب في شذقه حتى يبلغ قفاه، ثم يفعل بشذقه الآخر مثل ذلك، ويلتئم شذقه هذا، فيعود فيصنع مثله، قلت: ما هذا؟.. قال: أما الذي رأيت يشق شذقه، فكذاب يحدث بالكذبة، فتحمل عنه حتى تبلغ الآفاق، فيصنع به إلى يوم القيامة" (٢١).

ومن أفحش الكذب، الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأعنام: ٢١]، وذلك بالتلاعب بدين الله تعالى والانتقاص منه، وذلك باتهامه بالنقص في أحكامه، وعدم صلاحيته للزمان والمكان، ونشر الخرافات والخزعبلات حوله، إما بقصد أو جهل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

ومنه الكذب على الناس ونشر خصوصياتهم وما لا يرغبون بنشره ومعرفة الناس به، وهذا باب عظيم يلججه كثير من الناس ولا يدرى أنه يكشف العورات والهنات التي تسيء إلى أصحابها، ولا يعرفها إلا بعض الناس فيصير الناس كلهم يعرفونها. وقد بين النبي ﷺ أن نشر الأخبار عن الناس فيما لا يرغبون بنشره غيبة محرمة وفضح لما هو مستور، وإن لم يكن

فيهم فهو بهتان وكذب صراح.

عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: "أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ذكرك أخاك بما يكره، قيل أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول، فقد اغتبتك، وإن لم يكن فيه فقد بهته" (٢٢).
 إن تسجيل فيديو أو التقاط صورة لشخص ما، لا يرغب نشر ذلك الفيديو أو تلك الصورة عنه وأنه يتأذى منها، ثم قام ذلك المصور بالنشر بين الناس هو الغيبة بعينها، فالمغتاب نقل بلسانه إلى عدد محدود من الناس، وهذا نقل بحهازه إلى العالم كله ما يسيء إلى هذا الشخص وما يضر به وبسمعه وعرضه، وإن تم تعديل بعض الصور أو الفيديوهات لتحمل في ثنائياها إساءة إلى الأعراض فإن هذا يبلغ بصاحبه حد القذف، وهذه من كبار الكبائر المهلكة لصاحبها.
 ومنه الكذب الذي تكون غايته إضحاك الناس، فقد حذر النبي ﷺ من هذا النوع وتوعد صاحبه بالويل المغلظ يوم القيامة.
 عن معاوية بن حيدة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ويل للذي يحدث فيكذب، ليضحك به القوم، ويل له ويل له" (٢٣).

❖ نستخلص مما سبق أهم القواعد التربوية الآتية:

- إن الصدق يوصل صاحبه إلى مرتبة قريبة لمرتبة النبوة.
- تحريم الكذب عموما ومنه تحريم الكذب في نشر الأخبار، أو نقل الأخبار الكاذبة.
- عاقبة الكذب وخيمة عند الله تعالى يوم القيامة وأن صاحبها تغلظ له العقوبة.
- وجوب تحري الصدق في الأخبار وبذل الوسع والطاقة للوقوف على الحقيقة.
- عدم جواز نشر خصوصيات الناس وما لا يرغبون بنشره؛ لأنه من باب الغيبة والنميمة.
- إن تعديل بعض الصور بحيث تحمل في ثنائياها طعنا في الأعراض هو من باب القذف، وصانغها مرتكب لكبيرة من الكبائر، ويستحق صاحبها العقوبة الدنيوية والآخروية إن لم يتب إلى الله تعالى.
- تحريم نشر الأحاديث المكنوبة على رسول الله ﷺ، وأن ناشرها تغلظ له العقوبة يوم القيامة، وكذا تحريم نشر القصص المكنوبة على الأنبياء والعلماء.
- تحريم نشر النكات المكنوبة وخصوصا تلك التي تحمل في طياتها الإساءة إلى الله تعالى ورسوله، وأهل العلم.
- خطورة نقل الأخبار وإشاعتها في حال عدم التثبت منها في خللة الصف المسلم وفي النتائج التي تترتب عليها.

ثانياً: البحث عن مصدر الخبر وصدق المخبر:

يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وجاء الأمر بالتبين مكررا مرتين في آية أخرى للدلالة على عظيم قدر هذا المنهج في الاستبانة من الخبر وما يترتب عليه، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [٩٤: النساء].

قال السعدي: "وهذا من الآداب التي على أولي الألباب، التأدب بها واستعمالها، وهو أنه إذا أخبرهم فاسق بخبر أن يثبتوا في خبره، ولا يأخذوه مجرداً، فإن في ذلك خطراً كبيراً، ووقوعاً في الإثم، فإن خبره إذا جعل بمنزلة خبر الصادق العدل، حكم بموجب ذلك ومقتضاه، فحصل من تلف النفوس والأموال، بغير حق، بسبب ذلك الخبر ما يكون سبباً للندامة، بل الواجب عند خبر الفاسق، التثبت والتبين، فإن دلت الدلائل والقرائن على صدقه، عمل به وصُدِّق، وإن دلت على كذبه، كذب، ولم يعمل به، ففيه دليل، على أن خبر الصادق مقبول، وخبر الكاذب، مردود، وخبر الفاسق متوقف فيه كما ذكرنا، ولهذا كان السلف يقبلون روايات كثير من الخوارج، المعروفين بالصدق، ولو كانوا فاسقاً" (٢٤).

من هنا برز منهج المحدثين في التثبت من الأخبار وذلك بالتدقيق في الرواية وناقضها، واشتهر في علم الحديث مصطلح الرواية والدراية، وهو علم يقوم على التحقق من مصدر الرواية وحال ناقلها، واقتراح ذلك بشروط لازمة لقبولها، وإلا فلا، ومنه:

— ضرورة التوثق من حال الناقل بأنه أهل لنقل الخبر في دينه وحفظه.
قال تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [٢: الطلاق]، وقال سبحانه: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ [٢٨٢: البقرة]، فإذا كان العدل مطلوباً في دقائق المسائل من كتابة عقد، أو إسهاد عليه، فتحري حال ناقل الأخبار أولى لما فيه من ضياع حقوق أو سلبها.

— وجوب ذكر اسم الشخص الناقل للخبر.
فقد نص منهج المحدثين على عدم الاكتفاء بقول الناقل للخبر بقوله: (قيل لي)، (ذكر لي)، (مصدر موثوق). فعن أبي مسعود الأنصاري، قال: قيل له ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في زعموا؟ قال: "بئس مطية الرجل" (٢٥). قال الخطابي: "أصل هذا أن الرجل إذا أراد الظعن في حاجة، والمسير إلى بلد، ركب مطيته وسار حتى يبلغ حاجته، فشبه النبي ﷺ ما يقدمه الرجل أمام كلامه ويتوصل به إلى حاجته من قولهم زعموا بالمطية التي يتوصل بها إلى الموضع الذي يؤمه ويقصده، وإنما يقال: زعموا في حديث لا سند له ولا ثبت فيه، وإنما هو شيء يحكى عن الألسن على سبيل البلاغ، فذم ﷺ من الحديث ما كان هذا سبيله، وأمر بالثبوت فيه والتوثق لما يحكيه من ذلك فلا يرويه حتى يكون معزياً إلى ثبت ومروياً عن ثقة" (٢٦).

وقال الشافعي -رحمه الله تعالى-: "مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل" (٢٧)، وهذا المنهج الفريد لم تعرفه أمة من قبل وهو من خصائص هذه الأمة (٢٨)، والناس في أمس الحاجة إليه في أيامنا هذه حتى تخلص من فوضى نقل الأخبار ونشرها، وليس المقام هنا مقام البسط في بيان منهج المحدثين في قبول الروايات ونقدها، وإنما يكفي الوقوف على هذا المعلم البارز في حقيقة النقل والنشر.

قال سيد قطب "فالتثبت من كل خبر ومن كل ظاهرة ومن كل حركة قبل الحكم عليها هو دعوة القرآن الكريم، ومنهج الإسلام الدقيق" (٢٩).

ومن هذا الباب يجب أن نضرب صفحا عن تلك المواقع والمحطات والمجلات، التي عرف عنها نقل الأخبار الكاذبة، والمزيفة، بل ويجب التحذير منهم.

❖ نستخلص مما سبق أهم القواعد التربوية الآتية:

- المرتكز الأهم في تلقي المعلومة والبناء عليها هو التثبت.
- يجب بذل أقصى الوسع والطاقة في التثبت من مصدر الخبر قبل نقله ونشره للناس.
- الاستفادة من الخبرة التراكمية في تلقي الخبر والتبين منه.
- وجوب البحث في حال ناقل الخبر من حيث صدقه واثقانه للنقل.
- يجب معاقبة من ثبت عليه الكذب بعدم أخذ أي خبر منه سواء كان شخصا، أو جهة أو قناة أو موقع تواصل...، وتحذير الناس منهم.

ثالثاً: نقل الخبر دون زيادة أو نقصان:

إن تأكد المرء من سلامة مقصد وموثوقية خبر الناقل، واختبر صدقه فلا بأس بنقل الخبر إن لم يكن فيه شتم أو سب أو رمي ببهتان أو قطيعة رحم أو انتهاك أعراض، والنقل هنا يجب أن يكون كما هو دون زيادة أو نقصان مخل أو تحريف، وقد أرشد النبي ﷺ إلى ضرورة التزام نقل النص كما هو، فعن أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "قليلغ الشاهد الغائب، فإنه رُبُّ مُبلغ يبلغه لمن هو أوعى له"^(٣٠)، وعدم تحقق الوعي الكافي في الناقل توجب عليه الدقة في النقل وعدم الزيادة والنقصان. وغالبا ما تكون الزيادة أو النقصان في الخبر لنسيان أو غفلة، وهذا يحتمل أمر صاحبه، ويبين أمره من خلال المقارنة مع بقية نَقْلَة الخبر.

أما إن كانت متعمدة فهذه جريمة أخلاقية ومزلق خطير تورد صاحبها المهالك في الدنيا قبل الآخرة. قال رسول الله ﷺ: "إن الصدق بر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن العبد ليتحرى الصدق، حتى يكتب عند الله صديقا، وإن الكذب فجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن العبد ليتحرى الكذب، حتى يكتب كذابا"^(٣١). فلا شك أن الزائد في الخبر من عنده كاذب مفتر، يستحق الذم والعقوبة في الدنيا، والعقوبة الآخروية، والجزاء من جنس العمل، وإذا ما ابتلي مرة بالوقوع في مثل هذا الأمر عليه المبادرة إلى تصويب وتصحيح خبره المعوج، وإلا فكلما تم تداوله بين الناس على هيئته المعوجة أثم عند الله.

وأما جزء من يتحرى نقل الخبر كما هو فأجره عند الله عظيم، يقول سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

قال الفخر الرازي: "أرشدكم إلى ما ينبغي أن يصدر منهم من الأفعال والأقوال، أما الأفعال فالخير، وأما الأقوال، فالحق لأن من أتى بالخير وترك الشر فقد اتقى الله، ومن قال الصدق قال قولا سديدا، ثم وعدهم على الأمرين بأمرين:

المنهج الشرعي في الاستبانة من الأخبار

على الخيرات بإصلاح الأعمال، فإن يتقوى الله يصلح العمل، والعمل الصالح يرفع ويبقى، فيبقى فاعله خالداً في الجنة، وعلى القول السديد بمغفرة الذنوب^(٣٢).

❖ نستخلص مما سبق أهم القواعد التربوية الآتية:

- أهمية الاحتياطات التي حددها الإسلام زيادة في التثبت من نقل الأخبار للوصول إلى الحقيقة.
- أوجب الشرع نقل الخبر في حال جواز نقله، أن ينقل كما هو دون زيادة عليه أو نقصان مخل به.
- أثر قيمة الحكمة والأمانة في النقل والابتعاد عن الارتجال فضلاً عن تقصد الكذب في الإشاعات.
- العيب في الخبر بزيادة مؤثرة أو نقصان مخل جريمة شرعية ومنزلق أخلاقي خطير يستحق صاحبه الوعيد الشديد في الآخرة، ووجوب فضحه في الدنيا.
- إن وقع في الخبر زيادة أو نقصان مخل يجب على صاحب الخبر المبادرة إلى تصحيح ما وقع منه حتى لا يبقى الخبر متداولاً على غير هيئته الصحيحة.
- إذا لم يصحح الخبر ناقلاً في حال وقوع خطأ فيه بزيادة أو نقص فإنه يأتّم في كل مرة يتداوله الناس فيما بينهم على هيئته الخاطئة.

رابعاً: عدم المسارعة في نقل الأخبار والإكثار منها:

وهذا ظاهر في الأوساط المختلفة والمتباينة في الحرص من قبل البعض بالمسارعة في نقل الأخبار، فقد نهى الشرع عن المسارعة في النقل في حال عدم معرفة الشخص لحال المخبر وعدم التأكد من مصداقية الخبر، فجاء تحذير شديد من الله تعالى لمن يسرع في الآثام والمنكرات، ومنها نقل الأخبار المزيفة والتي تحمل منكراً أو زوراً، وعده من الإثم، كما نعى على أهل العلم من الربانيين ورجال الدين على عدم أخذ دورهم في التحذير من مسارعة المجتمع في الوقوع في المنكرات عامة، ومنها نقل الأخبار التي تحمل إثماً أو فجوراً...

قال تعالى: ﴿وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْغُدُورِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ، لَوْلَا يُنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [٦٢-٦٣: المائدة].

كما حذر رسول الله ﷺ من هذا السلوك، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»^(٣٣)، وعن المغيرة بن شعبه، قال: قال النبي ﷺ: «إن الله حرم عليكم: عقوق الأمهات، وواد البنات، ومنعاً وهات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»^(٣٤).

وفي رواية أخرى: "نهى عن قيل وقال..."^(٣٥).

وقال ابن وهب، قال لي مالك: "اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع"^(٣٦).

وعن جندب بن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: "من سمع سمع الله به، ومن يراني يراني الله به"^(٣٧).

وقد ذكر ابن حجر عدة معان لهذا الحديث وذكر منها؛ "وقيل المعنى من سمع بعيوب الناس وأذاعها أظهر الله عيوبه وسمعه المكروه، وقيل المعنى من نسب إلى نفسه عملا صالحا لم يفعله وادعى خيرا لم يصنعه فإن الله يفضحه ويظهر كذبه"^(٣٨).

❖ نستخلص مما سبق أهم القواعد التربوية الآتية:

- ما جاء في النصوص يدل دلالة قاطعة على وجوب التريث في نقل الأخبار وعدم المسارعة إلى نقلها حتى يتبين له صحيحها من سقيمها.
- التريث في نقل الأخبار قبل تصديقها فضلا عن إذاعتها ونشرها منها قرآنا وهديا نبويا يوفر على الأمة طاقتها فيما ينفع ويفيد.
- حتى لو كانت الأخبار صحيحة فإن نقلها في غير وقتها أو في حال عدم الحاجة إليها له مخاطر كثيرة.
- حذر النبي ﷺ من الإكثار في التحديث بكل ما يسمعه الإنسان وعده بابا من أبواب الكذب والبهتان.
- إن شهوة المسارعة إلى نقل الأخبار دون ترو من ناقلها وتبين لصحتها فإنه سيجازى يوما بمثل ما أوقع غيره فيه. والجزاء من جنس العمل.

خامسا: إرجاع الأمر إلى أهل الاختصاص:

إن كان ناقل الخبر ليس لديه الخبرة الكافية في التحقق من الخبر فعليه أن يسأل أهل الاختصاص، وساعتئذ يجد طلبه في صحة الخبر أو عدم صحته، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٨٣: النساء).

قال ابن عاشور: "والاستنباط حقيقته طلب النبط - بالتحريك - وهو أول الماء الذي يخرج من البئر عند الحفر وهو هنا مجاز في العلم بحقيقة الشيء ومعرفة عواقبه، وأصله مكنية: شبه الخبر الحادث بحفير يطلب منه الماء، وذكر الاستنباط تخييل. وشاعت هذه الاستعارة حتى صارت حقيقة عرفية، فصار الاستنباط بمعنى التفسير والتبيين"^(٣٩).

وقال ابن سعدي "هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق. وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة ما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم أن ينتنبوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردونه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم، أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة، الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها. فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطا للمؤمنين وسرورا لهم وتحريزا من أعدائهم فعلوا ذلك. وإن رأوا أنه ليس فيه مصلحة أو فيه مصلحة ولكن مضرته تزيد على مصلحته، لم يذيعوه، ولهذا قال: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ أي: يستخرجونه بفكرهم وآرائهم السديدة وعلومهم الرشيدة.

وفي هذا دليل لقاعدة أدبية وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يؤولي مَنْ هو أهل لذلك ويجعل إلى

أهله، ولا يتقدم بين أيديهم، فإنه أقرب إلى الصواب وأحرى للسلامة من الخطأ. وفيه النهي عن العجلة والتسرع لنشر الأمور من حين سماعها، والأمر بالتأمل قبل الكلام والنظر فيه، هل هو مصلحة، فيُقدّم عليه الإنسان؟ أم لا فيحجم عنه؟^(٤٠).
وقد جاء ما يؤيده في سنة رسول الله ﷺ ما رواه عطاء بن رباح قال: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُخْبِرُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَهُ جُرْحٌ فِي رَأْسِهِ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَصَابَهُ اخْتِلَامٌ، فَأَمَرَ بِالْإِغْتِسَالِ، فَاغْتَسَلَ، فَكُرَّ^(٤١) فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: "قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَوْلَمْ يَكُنْ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ"^(٤٢).

و"العِي" -بكسر العين وتشديد الياء-: التحير في الكلام، والمراد به ها هنا: الجهل، يعني: لِمَ لَمْ يسألوا إذا لم يعلموا شيئاً، فإن الجهل داء شديد، وشفاءه السؤال والتعلم من العلماء، وكل جاهل لم يستح عن التعلم، وتعلم يجد شفاء دائه، ويصير الجاهل بالتعلم عالماً، ومن استحى عن التعلم لا يبرأ أبداً من دائه^(٤٣).

وهنا نرى التنكير الشديد من رسول الله ﷺ على من تصدى للإفتاء العام أو بيان معضلة، دون فقه أو علم مسبق، إذ دعا عليه ﷺ أن يصيبه الله تعالى بمثل ما أصاب صاحب السؤال من ضيق أو شدة أو حتى هلاك.
وأرشد النبي ﷺ إلى حل مشكلة داء الجهل بالتعلم والحرص على طلب العلم من أهل الاختصاص، لا أن يكون مرشده عوام الناس وما ينتشر في مواقع التواصل من كثير من المعلومات التي لا تستند إلى أقوال وأبحاث المختصين كل في مجاله.

❖ نستخلص مما سبق أهم القواعد التربوية الآتية:

- في حال عدم معرفة الشخص بالخبر المنقول إليه هل صحيح أم لا؟ أوجب الشرع بإرجاع الأمر إلى أهل الاختصاص والتأكد منهم قبل إعادة النشر.
- أهمية العودة إلى أهل الاختصاص فيما ينزل بالناس ويشغل بالهم؛ لأنهم الأقدر على تمحيص الأمور ووضعها في نصابها الصحيح بحكمة ودراية.
- أهمية المرجعية في تقييم الأخبار لدورها في تحديد الأدوار واستنباط الحقيقة والوقوف على القرار.
- إن من بادر إلى نشر أخبار لا يعلم مدى صحتها وأدت إلى حدوث أضرار فإنه يضمن ما أفسد.
- أوجب الشرع على أتباعه وجوب التعلم والجلوس إلى أهل الاختصاص وأخذ العلم منهم مباشرة، وعدم الركون إلى ما ينشر في مواقع التواصل.

سادساً: عدم التعميم في الأخبار والحالات الفردية:

ينزع كثير من مستخدمي منصات التواصل إلى تعميم حادثة فردية أو تصرف أحادي على باقي أفراد المجتمع، أو أهل منطقة، أو أصحاب مهنة، أو قبيلة ما.
فحين يتصرف أحدهم بطريقة خاطئة أو الوقوع في مخالفة ما نجد عبارات التعميم في مواقع التواصل في تناول ذلك الخبر، من جهة تصميم الخبر، والتعليق عليه من جهة أخرى، فمثلاً يقولون، أهل المنطقة هذه كلهم كذا، يريدون وصمها بقبح فعال أحدهم، أو كل أصحاب المهنة هذه كذا، أو أصحاب الجنسية الفلانية كذا، وهكذا، وهذا أحد الأسباب التي تجعل

البعض يقبل على تداول تلك الأخبار بشراهة وعدم تروء .
وقد حذر النبي ﷺ من هذا السلوك وجعل صاحبه من أعظم المفترين عند الله تعالى .
فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ فِرْيَةٌ لِرَجُلٍ هَاجَى رَجُلًا، فَهَجَا الْقَبِيلَةَ بِأَسْرَهَا، وَرَجُلٌ أَنْتَقَى مِنْ أَبِيهِ وَرَأَى أُمَّهُ" (٤٤).
ومعنى (من أعظم الناس فرية): قال ابن الأثير: "الفري: جمع فرية وهي الكذبة، وأفري: أفعل منه للتفضيل: أي من أكذب الكذبات" (٤٥).
وهاجى أي وقع بينهما هجاء حيث قُبِحَ كل منهما صاحبه، فلم يكتف أحدهم برد الشتيمة على صاحبه، بل شتم قبيلته بأسرها، ويقينا أن القبيلة ليست كلها كهذا الرجل بل فيهم الصالح ودونه.
ونلاحظ أن النبي ﷺ جمع بين فريتين عظيمتين الأولى: هجاء قبيلة بأسرها بسبب واحد، وثانٍ اتهم أمه بالفاحشة وانتسب إلى غير أهله، والمساواة بين الفعلين يدل على شناعة وقبح التعميم.
ونلاحظ -مثلا- من خلال بعض مواقف المنافقين التي عرضها القرآن الكريم أنهم يعممون في اتهاماتهم ولا يخصصون، وهذا دليل على ضعف في إيمانهم.
قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ، أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١١-١٣: البقرة).
فحينما تم توجيههم من قبل الله تعالى ومن قبل رسوله ﷺ إلى عدم الإفساد فردوا بالتعميم بأنهم جميعهم مصلحون، ولو أنهم قالوا إن بعضنا مفسد لكان خيرا لهم، لكنهم لم يكتفوا بعدم الاعتراف بل ردوا بأن كل أفعالهم لسيت صالحة فحسب بل إنهم يصلحون ما فسد، وكذا حينما طلب منهم الإيمان ردوا بالتعميم بأن كل أهل الإيمان هم سفهاء، ولذلك نجد أنهم عندما طلب منهم الإيمان كغيرهم من سائر (الناس) اتهموا كل الناس بالسفه.
وقد يقول قائل: إن الآية قد عممت أيضا بأن المنافقين كلهم سفهاء، وكأنني بقوله تعالى: "ألا إنهم هم السفهاء"، هي رد على كل من وقع في التعميم بأنه من السفهاء، أي بعبارة أخرى: إن من السفه التعميم في توجيه الاتهامات وعدم تخصيصها بقائلها أو الواقع فيها فحسب.

❖ نستخلص مما سبق أهم القواعد التربوية الآتية:

- أوجب الشرع عدم إطلاق الأحكام العامة على مجتمع ما أو جهة ما...، وعد ذلك من الكذب والافتراء الذي يستحق صاحبه العذاب يوم القيامة.
- معرفة حدود الذات، وهذا يتطلب أن يدرك الإنسان أبعاد أيّة مشكلة أو موقف يريد أن يتعامل معه التعامل الصحيح.
- شنع الشرع على إطلاق الأحكام العامة بأن ساواه مع من يتهم أمه بالزنا ويرفض نسب أبيه.
- اعتبر الشرع أن إطلاق الأحكام العامة هو من أخلاق المنافقين ومرضى القلوب.
- كما اعتبر الشرع هذا التصرف سفها وجعل صاحبه في زمرة السفهاء.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

خلصت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

أولاً: إن ظاهرة نشر الأخبار والتعليق عليها دون تحقق تعود لأسباب عدة؛ الجهل، والعصبية، وطبيعة الخبر، وتدخل العواطف، والاستعجال في نشر الخبر، وقد بينا فيها موقف الإسلام من هذه الأسباب وكيفية معالجتها، وذلك بالتخلق بأخلاق الإسلام تفكيراً وسلوكاً، وربط ذلك بميزان الثواب والعقاب عند الله تعالى.

ثانياً: بينت الدراسة معالم المنهج الشرعي في التعامل مع نشر الأخبار والتعليق عليها، فقد جاءت النصوص الشرعية نازمة لهذه المعالم على شكل منظومة متكاملة مترابطة وذلك بوجوب تحري الصدق، وتحريم الكذب، كما أوجب علينا البحث عن مصادر الخبر واختبار مصداقية المخبر، مع وجوب الحفاظ على بنية الخبر دون زيادة أو نقصان مغل به، وفي ذات الوقت حض الشارع الحكيم على عدم المسارعة في نشر الأخبار والتأني حتى يستبين الخبر، كما أوصى الشرع بضرورة إرجاع الخبر لأهل الاختصاص والسؤال إن دعت الحاجة، كما حذر من التعميم في الأخبار والأحكام.

ثالثاً: تفعيل التفكير العلمي في تلقي المعلومة ونشرها بحيث يكون نشاطاً مقصوداً وليس تلقائياً، منظماً وليس مفككاً ومبنياً على الملاحظة والتجريب والاستنباط مع مراعاة الدقة والضبط والبحث عن الأسباب

رابعاً: تحليل بعض السور القرآنية التي تحدثت عن نقل الأخبار والتوثق منها من ناحية تربوية مثل: سورتي النور والحجرات.

خامساً: الوقوف على منهج المحدثين في التوثق من الروايات والرواة وتحليله من ناحية تربوية.

الهوامش.

(١) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ/١٠٠٤م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار

الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ج ١، ص ٣٢٧.

(٢) مجمع اللغة العربية (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، المعجم الوسيط، القاهرة، دار الدعوة،

ج ١، ص ٨٠.

(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٢، ص ٢٣٩.

(٤) أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ/١١٠٨م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي،

بيروت، دار القلم، ١٤١٢هـ، (ط ١)، ص ٢٠٩.

(٥) محمد بن علي بن محمد اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دمشق، دار

ابن كثير، ١٤١٤هـ، (ط ١)، ج ٥، ص ٧١.

(٦) البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، حديث رقم (١٠٦).

(٧) مسلم، صحيح مسلم، المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، رقم الحديث (١).

- (٨) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ/١٢٧٧م)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ، (ط٢)، ج ١، ص (٦٤-٦٥).
- (٩) مسلم، **صحيح مسلم**، المقدمة، باب النهي عن الرواية، حديث رقم (٧).
- (١٠) أبو الفضل عياض اليعصبي (ت ٥٤٤ هـ/ ١١٤٩م)، **إكمال المعلم شرح صحيح مسلم**، تحقيق: يحيى إسماعيل، المنصورة، دار الوفاء، ١٩٩٨م، (ط١)، ج ١، ص ١٠٢.
- (١١) محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م)، **صحيح الجامع الصغير وزياداته**، المكتب الإسلامي - صحيح السيرة النبوية، عمان، المكتبة الإسلامية، ١٩٨٨م، (ط١)، ص ١٧٨.
- (١٢) أبو عمر محمد بن حمد الصوياني، **الصحيح من أحاديث السيرة النبوية**، الرياض، مدار الوطن للنشر، ٢٠١١م، (ط١)، ص ٢٦٠.
- (١٣) أخرجه أحمد، **المسند** (٢٧١/٤)، والترمذي، السنن (٣٠٣٠)، وأصل الحديث في الصحيحين: البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب التفسير، باب السلم والسلام والسلم واحد، حديث رقم (٤٥٩١) - مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب التفسير، حديث رقم (٣٠٢٥).
- (١٤) محمد رشيد بن علي رضا الحسيني (ت ١٣٥٤ هـ/ ١٩٣٥م)، **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م، ج ٥، ص ٢٤٢.
- (١٥) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، **شعب الإيمان**، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، (ط١)، رقم (٤٣٦٧)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع رقم (٥٣٢٢).
- (١٦) محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ/ ١٣٥٠م)، **الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالادلة من الكتاب والسنة**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م، ص ٢٥٨.
- (١٧) عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون (ت ١٤٠٦م)، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق: خليل شحادة، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨ م، (ط٢)، ج ١، ص ٦.
- (١٨) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين" وما ينهي عن الكذب، حديث رقم (٦٠٩٤). ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب البر والصلة والآداب، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله، حديث رقم (٢٦٠٧).
- (١٩) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٨٥٢ هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، ج ١٠، ص ٥٠٨.
- (٢٠) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١ هـ/ ٨٥٥م)، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١ م، (ط١)، رقم (٢٥١٨٣)، وسنده صحيح.
- (٢١) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجنائز، باب، حديث رقم (١٣٨٦).
- (٢٢) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة، حديث رقم (٢٥٨٩).
- (٢٣) أخرجه أحمد، **المسند**، رقم (٢٠٠٤٦)، وأبو داود، السنن، (٤٩٩٠)، وسنده حسن.

- (٢٤) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م، (ط١)، ص ٨٠٠.
- (٢٥) أخرجه أحمد، المسند رقم (١٧٠٧٥)، وأبو داود، السنن، رقم (٤٩٧٢)، وسنده صحيح.
- (٢٦) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت ٣٨٨هـ/٩٨٨م)، معالم السنن، حلب، المطبعة العلمية، ١٩٣٢م، (ط١)، ج ٤، ص ١٣٠.
- (٢٧) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، فتح المغيبي بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مصر، مكتبة السنة، ٢٠٠٣م، (ط١)، ج ٣، ص ٣٣١.
- (٢٨) عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م)، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦م، ص ٢٥٥.
- (٢٩) سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي (ت ١٩٦٦م)، في ظلال القرآن، بيروت، دار الشروق، ١٩٩٨م، (ط١٥)، ج ٤، ص ٢٢٢٧.
- (٣٠) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: "لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض"، حديث رقم (٧٠٧٨).
- (٣١) سبق تخريجه، وهو متفق عليه.
- (٣٢) فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت ٦٠٦هـ / ١٢٠٩م)، مفاتيح الغيب، وهو التفسير الكبير، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ، (ط٣)، ج ٢٥، ص ١٨٦.
- (٣٣) مسلم، صحيح مسلم، المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، حديث رقم (٥).
- (٣٤) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب ما يُنهى عن إضاعة المال، حديث رقم (٢٤٠٨)، ومسلم، الصحيح، رقم (٥٩٣).
- (٣٥) أحمد، المسند رقم (١٨١٩٢). وسنده صحيح.
- (٣٦) مسلم، صحيح مسلم، المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، حديث رقم (٥).
- (٣٧) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة، حديث رقم (٦٤٩٩). ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، حديث رقم (٢٩٨٦).
- (٣٨) ابن حجر، فتح الباري (١١ / ٣٣٧).
- (٣٩) محمد بن الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية، ١٩٨٤م، ج ٥، ص ١٤١.
- (٤٠) عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن ابن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م، (ط١)، ص ١٩٠.
- (٤١) كز من الكزاز وهو مرض يحصل من التهاب الجروح. ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٤/٣٠٦).
- (٤٢) أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ / ٨٨٦م)، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، رقم (٥٧٢)، وأخرجه أيضا عبد الرزاق في مصنفه رقم (٨٦٦)، وأحمد في مسنده رقم (٣٠٥٦)، وأبو داود في سننه (٣٣٧)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (٢٧٣)، وابن حبان في صحيحه (١٣١٤). وهو حديث حسن.

- (٤٣) الحسين بن محمود بن الحسن المظهري (ت ٧٢٧هـ)، **المفاتيح في شرح المصابيح**، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الكويت، دار النوادر، من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، ٢٠١٢ م (ط١)، ج١، ص ٣٣١.
- (٤٤) ابن ماجه، السنن رقم (٣٧٦١)، وأخرجه أيضا ابن راهويه (أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت ٢٣٨هـ/٨٥٣م)، مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، ١٩٩١م، (ط١) في مسنده رقم (١١٨٧)، والبخاري في الأدب المفرد رقم (٨٧٤) وابن حبان في صحيحه رقم (٥٧٨٥)، والحديث سنده صحيح.
- (٤٥) أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ/١٢١٠م)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، ١٩٧٩م، ج٣، ص ٤٤٣.

المراجع:

- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت ١٩٧٩م.
- الألباني، محمد ناصر الدين - صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي.
- صحيح السيرة النبوية، المكتبة الإسلامية - عمان - الأردن، الطبعة: الأولى.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، وإخراج: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ القاهرة، ط١، دار الشعب، ١٩٨٧م.
- الأدب المفرد، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٩م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر، شعب الإيمان، تحقيق، عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض بالتعاون مع الدار السلفية، بومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- الترمذي أحمد بن عيسى، الجامع الصحيح، تحقيق أحمد شاکر وآخريين، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، وبنيله الجامع الصغير.
- ابن حبان محمد بن أحمد البستي، الثقات، إشراف محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٣م.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م
- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، معالم السنن، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى، ١٩٣٢م.

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٨٨م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.
- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، مفاتيح الغيب، وهو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ.
- ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف، مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٩٩١م.
- رضا، محمد رشيد بن علي رضا الحسيني، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م.
- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيبي بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن مغللا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ٢٠٠٠ م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد اليمني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٩٨٦م.
- الصوياني، أبو عمر محمد بن حمد، الصحيح من أحاديث السيرة النبوية، مدار الوطن للنشر، الطبعة: الأولى، ٢٠١١م.
- ابن عاشور، محمد بن الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية- تونس، ١٩٨٤م.
- عبد الرزاق أبو بكر عبد الرزاق بن همام اليماني الصنعاني، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي-الهند، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
- العمري، أكرم ضياء، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ط٥، ١٩٩٥م، دار العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- القاضي عياض، أبو الفضل عياض اليعصب، إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء- المنصورة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- قطب، سيد، في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة ١٩٩٨م.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن قيم الجوزية، الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٥م.

- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، تأليف (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار) نشر دار الدعوة.
- مسلم بن الحجاج النيسابوري، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٩م.
- المظهري، الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين، المفاتيح في شرح المصابيح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الأولى، ٢٠١٢م.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.